



الحاكمة كاثي هوكول

للنشر فورًا: 2024/6/24

الحاكمة هوكول تعلن عن توجيهات لمكافحة التمييز في تأمين الإسكان الميسور

تحظر التوجيهات على شركات التأمين الاستفسار عن أو اتخاذ قرارات بشأن التغطية بناءً على حالة العقار كمشروع سكني ميسور أو مصدر دخل للمستأجر

يعتمد هذا على اتفاقية ميزانية الحاكم للسنة المالية 2025 لمكافحة التمييز ضد مقدمي خدمات الإسكان الميسور والمستفيدين من قسيمة اختيار السكن من القسم 8

[اقرأ الرسالة المعممة هنا](#)

أعلنت الحاكم كاثي هوكول اليوم عن توجيهات جديدة تحظر على شركات التأمين الاستفسار عن أو اتخاذ قرارات بشأن التغطية بناءً على حالة العقار كمشروع إسكان ميسور أو على مستوى أو مصدر دخل المستأجر داخل المبنى، مثل المعونة الحكومية. تأتي هذه التوجيهات الصادرة عن إدارة الخدمات المالية لولاية نيويورك (New York State Department of Financial Services) في أعقاب تشريع حصلت عليه الحاكم هوكول كجزء من ميزانية السنة المالية 2025 لحظر التمييز في التأمين على أساس مصدر دخل المستأجرين أو وجود وحدات سكنية ميسورة التكلفة داخل المبنى.

"من خلال هذه التوجيهات الجديدة، فإننا ننبه شركات التأمين إلى ما يلي: لن نتهاون نيويورك مع التحيز ضد مقدمي الإسكان الميسور لدينا،" قالت **الحاكمة هوكول**. "يؤدي التمييز في التأمين إلى زيادة التكاليف على مالكي العقارات والمستأجرين ويعرّض للخطر عددًا لا يحصى من المنازل ذات الأسعار المعقولة. تعمل إدارتي على تكثيف إنفاذنا للتمييز في مجال الإسكان بجميع أنواعه لضمان العدالة في سوق الإسكان لدينا ولإبقاء التكاليف منخفضة لجميع سكان نيويورك."

قالت **أدريان أ. هاريس، المشرفة على الخدمات المالية في ولاية نيويورك**: "هذه خطوة حاسمة لضمان عدم تعرض مقدمي الإسكان الميسور في نيويورك للتمييز. أنا فخورة للغاية بالعمل الذي قامت به هذه الإدارة لمعالجة التمييز، بما يتماشى مع مهمتنا في بناء نظام أكثر عدالة للخدمات المالية."

قالت **روثان فيسنوسكاس، مفوضة وكالة تجديد المنازل والمجتمعات في ولاية نيويورك (New York State Homes and Community Renewal)**: "يواجه المستأجرون في جميع أنحاء نيويورك عوائق في الحصول على سكن بناءً على مصدر دخلهم، بما في ذلك حالة قسيمة القسم 8. تعتبر وصمة العار ضد متلقي قسائم القسم 8 والمستأجرين الذين يعيشون في مساكن ميسورة تمييزية، سواء تم ذلك من قبل مزود التأمين لتحديد أسعار التأمين أو من قبل مزود الإسكان لاستبعاد السكان من أماكن الإقامة. سيضمن هذا القانون الذي دافعت عنه الحاكم عدم التهاون مع التمييز في نيويورك، وبالتالي خلق سبل الوصول والقدرة على تحمل التكاليف لكل من المستأجرين ومقدمي خدمات الإسكان. هذه خطوة أخرى نحو ضمان عدم تراجع استثماراتنا في الإسكان الميسور بسبب تكاليف التأمين الباهظة، مما يسمح لنا بمواصلة توفير فرص الإسكان لسكان نيويورك."

يُحظر على شركات التأمين الاستفسار عن التغطية أو النظر فيها أو إلغائها أو رفض إصدارها أو تجديدها أو زيادة أقساطها أو استبعادها أو تقييدها أو الحد منها أو تخفيضها بناءً على:

- وجود وحدات سكنية في المبنى بأسعار معقولة للمقيمين في مستوى دخل محدد وفقًا لاتفاقية حكومية؛
- استلام مساعدة الإيجار الحكومية من قبل مالك أو مستأجري مبنى سكني للإيجار أو المساهمين في شركة الإسكان التعاوني؛
- مستوى أو مصدر دخل سكان المبنى؛ أو
- ما إذا كان المبنى مملوكًا لشركة تعاونية ذات أسهم محدودة، أو هيئة عامة للإسكان، أو شركة إسكان تعاونية تخضع لأحكام معينة في قانون تمويل الإسكان الخاص.

يأتي هذا التشريع المهم في أعقاب تقرير نُشر في نوفمبر/تشرين الثاني 2022 حيث قامت إدارة الخدمات المالية (Department of Financial Services, DFS)، بالتعاون مع وكالة تجديد المنازل والمجمعات في ولاية نيويورك، بمراجعة ممارسات شركات التأمين الممتلكات/التأمين ضد الحوادث فيما يتعلق بالمباني التي تحتوي على وحدات سكنية بأسعار معقولة أو مدعومة. بالإضافة إلى ذلك، تواصلت الوكالتان مع مطوري المساكن الميسورة التكلفة، الذين أشاروا إلى أنهم واجهوا زيادات كبيرة في أقساط التأمين أو صعوبة في الحصول على وثائق التأمين على مشاريع الإسكان الميسور. للحصول على نسخة من الرسالة التعميمية يرجى زيارة موقع [DFS الإلكتروني](https://www.dfs.ny.gov).

أجندة الحاكم هوكول للإسكان

يعتمد هذا التوجيه الجديد الصادر عن إدارة الخدمات المالية (DFS) على التزام الحاكم هوكول ببناء مساكن ميسورة التكلفة في نيويورك والحفاظ عليها، وحماية المستأجرين في نيويورك من التلاعب بالأسعار وتكاليف الإسكان المرتفعة، ومعالجة أزمة الإسكان المستمرة. كجزء من ميزانية السنة المالية 2025، حصلت الحاكم هوكول على اتفاقية إسكان تاريخية لزيادة المعروف من الإسكان في نيويورك، وحماية المستأجرين وأصحاب المنازل، ومكافحة التمييز ضد متلقي قسيمة اختيار السكن بموجب القسم 8 ومقدمي الإسكان بأسعار معقولة. بالإضافة إلى ذلك، حصلت الحاكم على تمويل لخطة إسكان مدتها خمس سنوات بقيمة 25 مليار دولار لبناء 100,000 وحدة سكنية ميسورة التكلفة والحفاظ عليها كجزء من ميزانية السنة المالية 2023.

يعتمد هذا التوجيه أيضًا على جدول أعمال الحاكم للإسكان العادل للقضاء على التمييز في الإسكان في ولاية نيويورك. وأعلنت الحاكم عن توسيع نطاق برنامج اختبار الإسكان العادل في نيويورك بقيمة 2.2 مليون دولار بهدف القضاء على التمييز في معاملات تأجير وبيع المنازل. تشارك نيويورك مع ست منظمات غير ربحية في كافة أنحاء الولاية لنشر فاحصين سريين للعمل كمستأجرين محتملين وباحثين عن منازل. وقد أدى هذا التوسع إلى زيادة قدرة الولاية على التحقيق بشكل استباقي في التمييز في مجال الإسكان وتعزيز جهود التثقيف والتوعية بشأن حقوق ومتطلبات الإسكان العادل لأصحاب العقارات والمستأجرين ومحترفي العقارات والحكومات المحلية. كما وقعت الحاكم أيضًا على تشريع تاريخي لزيادة الحماية لسكان نيويورك من التمييز في الإسكان.

يمكن لسكان نيويورك الذين يعانون من التمييز غير القانوني في مجال الإسكان [تقديم شكوى إلى إدارة قسم حقوق الإنسان \(DHR\) عبر الإنترنت](#) أو عن طريق الاتصال بالرقم 1-888-392-3644.

###

تتوفر أخبار إضافية على www.governor.ny.gov

ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | press.office@exec.ny.gov | 518.474.8418

سجل للحصول على تحديثات من مكتب الحاكم: ny.gov/signup | أرسل NEW YORK في رسالة نصية إلى 81336

[إلغاء الاشتراك](#)